كلمة السيدة وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
السفيرة نجلا رياشي
مؤتمر "نحو الإصلاح والتعافي، تطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"
2021/10/26 – السراي الحكومي

حضرة السيد رئيس مجلس الوزراء،
حضرات السادة الوزراء والنواب الحاليين والسابقين،
حضرات السادة رؤساء الأجهزة الرقابية والقضاة والمدراء العامين
حضرات السادة السفراء وممثلي المنظمات الدولية، والنقابات ومنظمات المجتمع المدني،
الحضور الكريم،

في الحديث عن الفساد في لبنان وتأثيره على الحياة اليومية للمواطنين، لن تفي الكلمات فداحة الوصف .
وفي الحديث عن تأثير الفساد على الاقتصاد الوطني، لن تفي الارقام الصادمة الوصف ايضاً .
فالفساد في لبنان هو للاسف فسادٌ بنيوي. يتفشى في كافة مرافق وادارات الدولة،
فاذا اردنا اعتماد التعريف العالمي للفساد وهو آفة تعاني منها بلدانٌ عديدة لقلنا انه "اساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة" وذلك اما عبر الرشوة والاختلاس وصرف النفوذ ابتغاءً للربح، او عبر الصفقات العمومية المشبوهة وغير النزيهة كما والتعيينات الادارية لغير مستحقيها.

دولة الرئيس، السيدات والسادة،

كلّي ثقة انه بالعمل الدؤوب والصادق وبتضافر جهود جميع الشرفاء يمكننا انجاز الكثير، ومن هذا المنطلق اجتمعنا اليوم لعرض التقدم الحاصل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٠-٢٠٢٥) بعد سنة من اقرارها، والتي هي الباب الرئيس والمدماك الاساس على طريق الالف ميل للتخلص من هذه الآفة .

جاء اقرار الحكومة السابقة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠٢٠ استتباعاً لمسار تشاركي مؤسساتي أطلقه دولة رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في نهاية عام ٢٠١١، ثم استكملته عبر السنوات فرق عمل متعددة شاركت فيها نخبة من القضاة وكبار الموظفين وممثلون عن المجتمع المدني وبمساندة من خبراء دوليين، وبمتابعة عدة وزراء تعاقبوا على وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، حملوا جميعاً لواء مكافحة الفساد ولولاهم لما ابصرت الاستراتيجية النور .

تشكل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خارطة طريق وطنية وعملانية للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٥. فهي الاستراتيجية الأولى من نوعها التي تعبر عن إرادة سياسية غير مسبوقة ورغبة مجتمعية ملحة لحماية اقتصاد لبنان وأمنه واستقراره من خطر الفساد وتشكل أداة عملية لدعم الجهود المبذولة، إضافة إلى أنها تتواءم مع التزامات الدولة في إطار تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" والخطط الإصلاحية، مما من شأنه أن يعزز ثقة المواطن والمجتمع الدولي بلبنان.

والحق يقال أنه يجب على اي سلطة ستعمل على اخراج لبنان من ازماته المتراكمة، ان تضع ملف مكافحة الفساد على رأس سلم اولوياتها، وتوليه كامل اهتمامها، لما له من اهمية، أولاً بالنسبة لبناء المؤسسات القوية الفاعلة والقادرة على وقف هدر المال العام، وتركيز الجهود نحو بناء الدولة التي تسود فيها الشفافية وتُفَعّل فيها المساءلة ويمنع فيها الإفلات من العقاب، وهي بالمناسبة الاهداف الثلاث الكبرى للاستراتيجية .
وثانياً بما يمكن أن يشكله الإنخراط الفعّال في محاربة الفساد من خلال الإستراتيجية الوطنية من رسالةٍ واضحة للمجتمع الدولي وللجهات المانحة من أن الحكومة الحالية جدية ومسؤولة في هذا المجال ما من شأنه أن ينعكس إنخراطاً جديّاً منها في المساعدة على الخروج من الأزمة الحالية وهو ما نحن بأمسّ الحاجة اليه.

تسعى الوزارة حالياً، وانطلاقاً من كل ما تم انجازه حتى الآن، الى المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وذلك عبر التطبيق العملي والفعال لكافة مبادئ الحوكمة كما وإخطار اللجنة الوزارية بشكل دوري بمراحل تطبيق الاستراتيجية، وإطلاعها على عمل اللجنة الفنية التي لي شرف رئاستها، اضافةً الى تقييم اداء فرق العمل المشكّلة سابقاً للتأكد من حسن التطبيق، والتي لا بد لي ان اشكر اعضاءَها فرداً فرداً واثني على تفانيهم واندفاعهم، كما وتشكيل فرق عمل جديدة اذا لزم الامر، في ظل التركيز على المخرجات الهامة التي تساهم في الاستجابة للحالة الإستثنائية التي يعيشها وطننا الحبيب.

لا أُخفي عليكم صعوبة التحديات التي تعترض تنفيذ الإستراتيجية والتي تواجه الإدارة العامة، بدءاً من القوانين جامدة والهياكل التنظيمية قديمة والشغور الكبير في بعض الوظائف الهامة وصولاً الى تعقيد الإجراءات الإدارية والحاجة إلى وجود أجهزة رقابية متمكّنة ومجهزة بالعديد الكافي والتجهيزات اللازمة لمكافحة الفساد.
واليوم، تضيف الأزمة الإقتصادية والصحية المستجدة والخانقة عقباتٍ جديدة وتلقي هموماً ضاغطة على عاتق الموظف المنهك اصلاً، بحيث لم يعد يستطيع، وبعكس ارادته، ان يكون عاملاً مساعداً لفريق عمل مكافحة الفساد، ناهيك عن مدى قدرته على تمويل إنتقاله للإدارة أصلاً.

لكننا وبالرغم من ذلك، لن نيأس، بل جئنا اليوم لاستعراض التقدم الحاصل في تطبيق الاستراتيجية، وهو تقدمٌ ملحوظ، بالرغم من كل الظروف .

دولة الرئيس، السيدات والسادة،

تحقق الكثير، وهو ما لن اختصره الآن ببضعة كلمات، او اطيل عليكم بشرحه، بل هو موضوع لقائنا الذي سنستعرضه مفصلاً طوال هذا المؤتمر، ولكن ما زال هناك طريقٌ طويلٌ وشاقٌ ينتظرنا، لكنني واثقة انه بتعاوننا كمسؤولين سياسيين وقضاة وهيئات رقابية ومنظمات المجتمع المدني، ومواطنين شرفاء، وبدعم من شركائنا الدوليين ابرزهم برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي نشكره اليوم كما دوماً على رفدنا بالموارد والخبرات اللازمة لتطوير الادارة العامة ومكافحة الفساد، يمكننا اجتثاث الفساد واستئصاله من اداراتنا العامة .

وعهدي لكم، ليس فقط من موقعي كوزيرة التنمية الادارية او كرئيسة اللجنة الفنية لتطبيق الاستراتيجية، بل كمواطنة برتبة جندي على جبهة محاربة الفساد، ان اظلَّ رأسَ حربةٍ في مجابهة جميع اشكال الفساد، وألّا آلو جهداً، وبتوجيهات دولة الرئيس، ودعمكم جميعاً، في استخدام كافة الوسائل والصلاحيات التي اناطني بها القانون وذكرتها الاستراتيجية، للوصول الى ما يرضيكم ويرضينا من ادارةٍ عامةٍ شفافةٍ ونزيهة، تحترم المواطن وتشارك في اعادة امجاد وطننا الحبيب لبنان .

الحضور الكريم،

ان هذا التقدم، ومع انه لا يلبي كافة تطلعاتكم وتطلعاتنا، لم يكن ليكون ممكناً دون حجر الاساس الذي وضع بعزمٍ وارادةٍ ثابتة لمحاربة الفساد في العام ٢٠١١، اما اليوم واذ نستعرض التقرير الاول لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، يمكنني ان اؤكد لكم ان العزم والارادة لمكافحة هذه الآفة لا تزال ثابتة وتترسخ جدواها يوماً بعد يوم عند صاحب الفكرة الاساس .

دولة الرئيس،

واذ نشكركم على ما تحقق، نعاهدكم العمل معاً يداً بيد للوصول الى دولة القانون والمؤسسات التي تحلمون ونحلم بها جميعاً .
دولة رئيس مجلس الوزراء السيد نجيب ميقاتي فلتتفضل مشكوراً..